الأهرام
تأسس ٢٧ ديسمبر ١٨٧٥ . أصدر العدد الأول في ٥ اغسطس ١٨٧٦: سليم وبشارة تقلا

إثيوبيا تزعزع الأمن والاستقرار بالقرن الإفريقى

من رجب 1447 هـ 14 يناير 2026 السنة 150 العدد 50808 25الأربعاء

السفير. د. صلاح حليمه

يتمحور التعريف الحديث لمنطقة القرن الإفريقى حول مفهوم جيوسياسى يخرج القرن الإفريقى من دائرته الجغرافية المغلقة, خمس دول, إلى دائرة أوسع وأشمل ذات طبيعة جيوسياسية تمتد لتشمل منطقة البحر الأحمر، لتتسم عندئذ القضايا والتحديات ببعد سياسى وأمنى استراتيجي، ذى أهمية بالغة، يأخذ فى اعتباره دوائر تقع فى إطاره أو محيطه تؤثر فيه وتتأثر به، ومن أبرزها منطقة الشرق الأوسط حيث القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلي، ومنطقة الخليج، حيث الصراع الإيرانى / الأمريكى الأوروبى المتقاطع مع إسرائيل. تحتل المنطقة فى إطار هذا المفهوم، انطلاقا من محورها الجنوبى حيث المحيط الهندى موقعا استراتيجيا حاكما على مدخل البحر الأحمر وخليج عدن وفى اتجاه مضيق باب المندب وقناة السويس لتصل إلى محورها الشمالي، حيث البحر المتوسط ، وفى الشمال الشرقى الخليج. وهى أمور تجيء فى المجمل فى أطر قضايا وتحديات ترتبط بالأمن القومى المصرى ، والأمن القومى الإقليمى «»العربى / الإفريقى». تتعزز تلك الأهمية لاعتبارات .اقتصادية بما تمتلكه دول المنطقة من موارد وثروات طبيعية متعددة ومتنوعة

ربطا بما تقدم تشهد المنطقة تكالبا من دول وقوى إقليمية ودولية، من بينها دول تدفع نحو زعزعة الأمن والاستقرار بالمنطقة، من بينها وأبرزها إثيوبيـا، حيث تنتهج سياسة محورها التصرفات الأحادية وفرض الأمر الواقع وهى سياسة ذات شقين متكاملين، الأول يضعها فى مصاف الدول الموصومة بالمارقة، حيث تنتهك منظومة القوانين والمواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة، والثانى ذو طبيعة استعمارية توسعية، حيث تسعى نحو الاستيلاء على أراض أو موان بالمنطقة بطرق غير شرعية.

فقد سعت إثيوبيا بدعوى أنها دولة حبيسة أن توجد على البحر الأحمر على نحو سيـادى عبر السياسة المشار اليها بانتزاع جزء من إقليم أرض الصومال تبسط السيادة عليه بمقابل مادى / سياسى عبر مذكرة تفاهم باطلة قانونا لكونها بين طرفين أحدهما لا يتمتع بالأهلية القانونية لكونه جزءا من دولة ، كما أن الأمر يعد تدخلا فى الشأن الداخلى للصومال وتهديدا لوحدته وسلامته الإقليمية.

كما تبنت إثيوبيا نفس النهج تجاه إريتريا حيث أكدت إثيوبيا عبر تصريحات لكبار المسئولين الإثيوبيين وعلى رأسهم أبى أحمد بأحقية أن يكون لإثيوبيا ميناء سيادى على البحر الأحمر، قاصدا ميناء عصب بإرتريا، مشيرا الى أن استقلال إرتريا كان خطأ تاريخيا يتعين تصحيحه ولو بالقوة. يضاف إلى ذلك المطامع الإثيوبية فى منطقة الفشقة السودانية التى تقع على الحدود السودانية الإثيوبية وتكاد تسيطر عليها إثيوبيا عبر ميليشيات من اثنيات الامهرة الإثيوبية فى مخالفة وانتهاك واضح للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومنها اتفاقات ثنائية تعترف بها إثيوبيا فقط عند المقتضى ولكن دون احترامها عمليا. هذا وقد انتهجت إثيوبيا نفس النهج المشار اليه بصدد السد الإثيوبى تجاه دولتى المصب، مهددة الحياة والوجود لشعبى ودولتى المصب، حيث تنتهك المواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة خاصة القانون الدولى للمجارى المائية المتضمن فى مواده نصوصا عن التوزيع المنصف والعادل ومعايير تحقيق ذلك، وتجنب الخطر الجسيم على دولتى المصب لنهر دولى السيادة عليه مشتركة للدول المتشاطئة عليه وليست أحادية ، وأيضا إعلان المبادئ الذى تأسست العديد من مواده على القانون الدولى المشار اليه، وكلاهما تضمن فض النزاع بالطرق السلمية عبر مواد وردت فى كل منهما رفضت إثيوبيا اللجوء اليها. هذا على الرغم من الاجماع الدولى الداعم لموقف دولتى المصب بضرورة التوصل لاتفاق قانونى ملزم منصف وعادل لعملية الملء والتشغيل،أبرزها البيان الرئاسى لمجلس الأمن الدولي.

و تجدر الإشارة الى الموقف الإثيوبى بصدد تطورات الأوضاع فى السودان، حيث يبرز موقف إثيوبيا داعما للدعم السريع . المدان إقليميا ودوليا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدالانسانية والقتل الجماعى والابادة الجماعية ومهددا لوحدة السودان وسلامته الإقليمية . على خلفية العلاقات القائمة بين قيادات الأخير والقيادة الإثيوبية فى المجال الاستثمارى

والتجارى وربما فى تنسيق مع إسرائيل التى تسعى أيضا للوجود فى جنوب المنطقة على مدخل البحر الأحمر وخليج عدن.

واقع الأمر أن هذا النهج الإثيوبى الذى يحاكى نظيره الإسرائيلى بتداعيات كل منهما على المنطقة حاملا فى طياته زعزعة الأمن والاستقرار ، وتهديدا لوحدة وسلامة أراضى دول وبالتدخل فى شئون داخلية، دفع دول المنطقة الى اتخاذ مواقف وإجراءات للتصدى لتلك المخاطر والتحديات، فقد توافقت كل من مصر والصومال وإرتريا عبر اتفاقات دفاعية وبروتوكولات تعاون أمنى تم تفعيلها على أرض الواقع فى كل من الصومال وإرتريا، وبما يتأكد معه أن مسئولية الامن والاستقرار هى للدول المتشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن، وعدم السماح لغير المتشاطئين عليه بالوجود، وهو أمر يمكن تطويره بإحياء وتفعيل مهام مجلس الدول العربية والإفريقية المتشاطئة على البحر الأحمر(ما عدا إسرائيل) والذى تم إنشاؤه عام 2020 بهدف استراتيجى مزدوج هو الأمن والتنمية ، وليحد أيضا من دعم دول إقليمية وأخرى غربية لإثيوبيا فى مساعيها المشار إليها فى إطار أن تصبح إثيوبيا قوة إقليمية برية بحرية كبرى فى المنطقة.

واقع الأمر أن مجمل التوجهات الإثيوبية المشار إليها تجاه دول المنطقة جعلت من إثيوبيا مصدرا للتوتر وزعزعة الأمن والاستقرار لدول المنطقة. وأنه يتعين على إثيوبيا أن تثوب إلى رشدها، سواء فى التعاطى مع علاقاتها بدول المنطقة بالتخلى عن سياساتها الاستعمارية، الأحادية السلوك وتلتزم باحترام المواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية وسيادة الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، فى إطار من الأمن المتبادل والمصالح المشتركة، وعلاقات حسن الجوار.